ان مضمر اسم سابق فعلا شغل عنه بنصب لفظه او المحل
فالسابق انصبه بفعل مضمرا حتما موافقا لما قد اظهرا

الاشتغال ان يتقدم اسم على فعل اشتغل بضميره وذلك الفعل صالح للعمل في ذلك الاسم المتقدم او في سببيه لفظا نحو زيدا ضربته او محلا نحو زيدا مررت به والسببي نحو زيدا ضربت غلامه والاصل فيه الرفع لعدم احتياجه الي التقدير ويكون الكلام جملة واحدة ذات وجهين وعلى النصب يكون الكلام جملتين فعليتين الثانية لا محل لها من الاعراب لانها مفسرة لما قبلها فقوله ان مضمر فاعل وسابق صفة لاسم وفعلا معمول لشغل تقديره ان شغل مضمر اسم سابق فعلا وقوله فالسابق وهو زيدا انصبه بفعل اضمر وجوبا موافق للفعل المذكور اما في لفظه نحو زيدا ضربته تقديره ضربت زيدا ضربته او في معناه نحو زيدا مررت به تقديره جاوزت زيدا مررت به وانما تحتم اضماره لان الفعل الظاهر كالبدل منه ولا يجمع بينهما وقال بعض الكوفيين هو منصوب بالفعل المذكور بعده ويكون عمل فيه وفي ضميره ورد بان العامل الواحد لا يعمل في مظهر اسم وضميره وقيل هو في الضمير ملغي عامل في الاسم ورد بان العوامل لا تلغى بعد اتصالها بالاسما والمراد بان العامل في هذا الباب الذي يعمل فيما قبله فيدخل الفعل المتصرف واسم الفاعل واسم المفعول دون الصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل والحرف لانها لا تصلح للعمل فيما قبلها ولا تفسر تنبيهان الاول قوله بنصب لفظه او المحل يحتمل ان يكون مراده نصب الضمير او محله ويحتمل ان يريد الاسم السابق او محله وهو الاحسن ليوافق ما في الكافية قال فيها اذا اقدم اسم على فعل صالح لنصبه لفظا او محلا فجعل التقسيم في الاسم لكن يصير فيه تجوز من حيث ان البا تكون في بلفظه بمعنى عن ولكنه لا يضر لكثرته قال شيخنا وحمله على الاسم اولى وحمل قوله او المحل على المبني نحو هذا ضربته وان حملناه على الضمير فهو ظاهر عبارته وعبارة

في التسهيل اذا انتصب لفظا او محلا ضمير اسم سابق لزم منه محذورات منها التكرار فان مراده بالمحل نحو زيدا مررت به كما قاله ولده وغيره وهو قد ذكره بعد ذلك بقوله وفصل مشغول بحرف جر ومنها قوله بنصب لفظه اذ الضمير لا ينصب لفظه لكونه مبنيا ومنها ان مررت في مررت بزيد لا يصلح لنصب زيد لكونه لازما بل الناصب له جاوزت ونحوه وهذه المحذورات لا تلزم اذا حملناه على الاسم السابق الثاني اورد عليه فعل التعجب نحو زيدا ما احسنه فانه فعل اشتغل بضمير اسم سابق وليس من باب الاشتغال ولا يرد لخروجه عنه بقوله عنه لان فعل التعجب لا يعمل فيما قبله فلم يشتغل الفعل عن الاسم السابق

والنصب حتم ان تلا السابق ما يختص بالفعل كان وحيثما

قسم النحاة مسائل هذا الباب خمسة اقسام قسم يجب فيه النصب وقسم يجب فيه الرفع وقسم يجوز فيه الامران ويختار الرفع وقسم يجوز فيه الامران ويختار النصب الخامس جوازهما على السواء فذكر المصنف هنا وجوب النصب ويتعين اذا وقع الاسم السابق بعد اداة لا يليها الا الفعل كاداة ان الشرط نحو ان وحيثما نحو ان زيدا رايته فاكرمه وحيثما عمرا لقيته فاهنه وادوات الاستفهام الا الهمزة فان النصب بعدها راجح لا واجب تقول هل زيدا رايته ومتى عمرا لقيته وادوات التحضيض هلا زيدا كلمته ولا يجوز الرفع لئلا تخرج عن اختصاصها بالفعل نعم قد يرفع بفعل مضمر مطاوع للظاهر كقوله

لا تجزعي ان منفسا اهلكته واذا هلكت فعند ذلك فاجزعي

التقدير لا تجزعي ان هلك منفس وروي منفسا بالنصب على ما مر

وان تلا السابق ما بالابتدا يختص فالرفع التزمه ابدا
كذا اذا الفعل تلا ما لم يرد ما قبل معمولا لما بعد وجد